

Distr.
LIMITED

TD/B/51/L.6
14 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٨(ج) من جدول الأعمال

استعراض سياسة الاستثمار في سري لانكا

موجز الرئيس

١- قدم استعراض سياسة الاستثمار في سري لانكا يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكان الوفد رفيع المستوى بقيادة سعادة السيد أرجونا راناتونغا، نائب وزير الصناعة والنهوض بالسياحة والاستثمار. وكان رئيس مجلس الاستثمار السريلانكي، السيد ساليا فيكراسوريا، عضواً في الوفد أيضاً.

٢- وضمت مجموعة كبار المناقشين سفراء الصين والهند وسنغافورة، والممثل عن كتابة الدولة للشؤون الاقتصادية لسويسرا، ونائب رئيس سفارة اليابان في سري لانكا وأدلى اثنان من معقي القطاع الخاص من الشركة اليابانية المنضمة مع FDK لانكا Pvt المتحدة، ومقرها كولومبو، وشركة Galvao Gems السويسرية، بآرائهما حول مناخ الاستثمار في سري لانكا. وشارك الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سري لانكا، في الاجتماع وتقاسم الدروس المستفادة من مشروع "استثمر في أمان" (Invest-in-Peace) في سري لانكا، والذي كان استعراض سياسية الاستثمار أحد مكوناته. وضمت مجموعة المعقبين الآخرين الممثل عن أفغانستان، والجزائر، وبيرو، ورواندا، وفنزويلا، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنسقين الإقليميين لأفريقيا، وآسيا والصين، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأقل البلدان نمواً ومجموعة ال ٧٧.

٣- وفي معرض تقديمه للاستنتاجات الرئيسية لاستعراض سياسات الاستثمار لسري لانكا، لاحظ ممثل أمانة الأونكتاد أن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لسري لانكا، الذي تأثر بالسياسات الاقتصادية السائدة، كان تافهاً

حتى ١٩٧٧، عندما حدث نوع من التحرير الجزئي في سياق مناطق التحضير الاقتصادي. وقد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينات بسبب برنامج الخصخصة أساساً. وإقليمياً، تضاوت سري لانكا بصورة طيبة مع بلدان جنوب آسيا ولكنها تخلفت عن اقتصادات جنوب شرق آسيا الفعالة. ولم يكن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر كبيراً بما فيه الكفاية بسبب التدفقات الشاملة المنخفضة، وقد انعكس ذلك على المستوى الضعيف للتغيير في الهيكل الإنتاجي منذ السبعينات. وكانت سري لانكا تملك إمكانيات اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تزيد من فوائده. وتتابع الحكومة تنفيذ توصيات تقرير استعراض الاستثمار، التي تتعلق بتحديث نظام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الوظائف الرئيسية لمجلس الاستثمار وإصلاح نظام الضرائب على الاستثمار.

٤- وشكر نائب وزير الصناعة والنهوض بالسياحة والاستثمار، الأونكتاد على التقرير رفيع النوعية والتوصيات المفيدة، والتي يمكن وضعها موضع الاستخدام العملي في إطار السياسات الجديدة للحكومة لتعزيز السياسات الاقتصادية، وزيادة الاستثمار الأجنبي الشامل، والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر. وقال إن سري لانكا ستظل منفتحة على التجارة والاستثمار بوصفها الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الحد من الفقر. وتعتبر القاعدة الإنتاجية لرأس المال البشري، ومرافق الموانئ الجيدة، وتسهيل هجرة الأعمال واتفاق التجارة الحرة مع الهند، من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وستنفذ الحكومة توصيات تقرير استعراض الاستثمار لتلبية أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي تتطلع إلى العمل مع الأونكتاد ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين مناخ الاستثمار. ورحب بالحوار البناء.

٥- وشدد معظم المشاركين على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز قطاع التنمية الخاص، وخلق العمالة، وتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها، وتنويع الصادرات، وتحقيق أهداف الحد من الفقر. واعترفت الوفود بأن استعراضات سياسات الاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد قد ساعدت البلدان النامية على تحسين بيئة الاستثمار، ورحب المشاركون كذلك بعملية استعراض سياسة الاستثمار كآلية بناءة للبلدان الراغبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما سمحت بتبادل الآراء في محيط مفعم بالصدقة ووفرت التغذية المرتجعة بشأن السياسات للحكومات الحريصة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أثني على الأونكتاد لتقريره الدقيق والمتوازن ورفيع الجودة. وشدد العديد من المتحدثين على أنه من المهم تنفيذ متابعة توصيات تقرير استعراض الاستثمار، وأن التزام حكومة سري لانكا بالقيام بذلك قد بعث على الارتياح. وقد كان هناك تعبير عن الثقة الكاملة في أن سري لانكا يمكن أن تفعل ما هو أحسن. ومن المسلم به على نطاق واسع هو أن أصولها الرئيسية هي القوة العاملة المدربة، والأجور المنخفضة نسبياً، والحوافز الضريبية، والإدارة ذات النوعية الجيدة عموماً (مستوى ضئيل من الفساد)، ووجود قطاع خاص محلي دينامي. وهذه الأصول قد تعززت لأكثر من عقدين ونصف بفضل سياسات السوق المفتوحة، مما خلق بيئة صديقة للأعمال ومواتية للاستثمار والنمو الاقتصادي وامتدحت سري لانكا على

جهودها الإنمائية في ظروف صعبة. وأكد مشاركون القطاع الخاص من سويسرا على أن سري لانكا تحظى بموقف متوازن لاجتذاب المزيد من الاستثمار من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعكس الاتجاه العالمي الراهن. ومع ذلك، ولما كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر نفوراً من المخاطر، فثمة حاجة ماسة لضمان الاستقرار والأسس الجيدة.

٦- وأبدى المعلق من القطاع الخاص في اليابان تفاؤله بشأن استثمارات الشركة في سري لانكا. فالشركة التي اجتذبتها اليد العاملة المدربة والمنتجة بدأت عملياتها في عام ١٩٩٠ ووسعت اليوم من إنتاجها واستثمارها الرأسمالي وعمالها إلى أكثر من عشرة أضعاف. وأكد المعلق من القطاع الخاص في سويسرا على انخفاض تكاليف العمل وارتفاع مستويات المهارات في سري لانكا، مما اجتذب شركته إلى سري لانكا منذ عشرة أعوام. إلا أن هناك بعض العوامل في البيئة السائدة اليوم قد تحبط المستثمرين، وخاصة البيروقراطية الثقيلة، ونقص التنسيق بين الوزارات والإدارات، وسوء الإدارة الجمركية. وأشار إلى دراسة استقصائية للهيئة اليابانية للتجارة الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أبرزت مواطن ضعف معينة تتمثل تحديداً في عدم الاستقرار السياسي، وقوانين العمل، والبطء في استرداد ضريبة القيمة المضافة وسوء البنية الأساسية.

٧- وأبدى المعلقون من الصين والهند وسنغافورة التي لها علاقات اقتصادية متنامية مع سري لانكا، تفاؤلاً بأن سري لانكا يمكنها أن تحقق المزيد في توسيع التجارة والاستثمار، وخاصة بالنظر إلى جهودها المتواصلة في متابعة الإصلاحات الاقتصادية. كما أعربوا عن ثقتهم بأن ترتيبات التجارة الحرة من شأنها أن تساعد الشركات على استخدام سري لانكا كقاعدة إقليمية للتصدير. إن اتفاق التجارة الحرة بين سري لانكا والهند الموقع في عام ٢٠٠٠ قد أدى بالفعل إلى قفزة كمية في الاستثمار الأجنبي المباشر من الهند إلى سري لانكا، والواقع أن نحو ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمار الخارجي للهند في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اتجه إلى سري لانكا. وسيزداد تعاون الهند وسري لانكا بموجب اتفاق شامل للشراكة الاقتصادية يتضمن الاستثمار والخدمات فضلاً عن السلع.

٨- ورحب المعلق من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بدمج قضايا سوق العمل في استعراض سياسة الاستثمار وأيد إلى حد ما توصياته في مجال السياسة العامة بما يشمل استصواب وضع صيغة لحساب مدفوعات فصل العمال. وينبغي أن تظل موافقة الحكومة لازمة لحالات تسريح العمال التي تشمل أكثر من ٢٥ شخصاً. كما ينبغي لمجلس الاستثمار أن يتوقف عن علاج قضايا العلاقات الصناعية وخاصة في مناطق التجهيز الاقتصادية. وينبغي أن يقع هذا الدور على عاتق وزارة العمل. وينبغي معالجة الممارسات العمالية المخحفة وعمليات الطرد غير العادلة بسرعة وجدية، وعلى الحكومة ألا تقوض من حق نقابات العمال في التنظيم بقبول مجالس للمستخدمين في مناطق التجهيز الاقتصادية.

٩- وشارك الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سري لانكا بخبرته بشأن مبادرة "الاستثمار في السلم" في سري لانكا، وهي استراتيجية تركز على إنعاش الاستثمار الخاص وتعزيزاً لبناء السلام. وفيما يتعلق بالدروس الأساسية لأبعاد ما بعد النزاع، أكد أن قادة دوائر الأعمال يميلون إلى حل المشاكل بطريقة عملية وأنهم متحررون نسبياً من الجمود العقائدي. وكانت الشركات المحلية الأصغر حجماً كما كان قادة دوائر الأعمال الإقليمية أسرع في دخول عملية بناء السلم. إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تصبح قوة قوية، وأصبحت وزارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سري لانكا شريكاً في مشروع "النشاط التجاري من أجل تحالف السلم" لغرف التجارة الإقليمية لتيسير فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على ائتمانات المصارف التجارية المتاحة ولتحقيق بدايات سريعة للمشاريع المنخفضة الميزانية وذلك ببناء القدرات في صناعة التشييد في مناطق النزاعات السابقة. غير أن "الاستثمار في السلم" لا يمكن أن يتحقق في نهاية المطاف إلا بإصلاحات تنظيمية شجاعة، إذ يجب أن يتسم الإطار بالشفافية والعدالة والاستجابة كي يكون قادراً على المنافسة. وأيد ممثلاً أفغانستان ورواندا مبادرة "الاستثمار في السلم" لسري لانكا باعتبارها مبادرة تناسب الآن بلديهما اللذين خرجا من حالات نزاع. وأكد ممثل أفغانستان أن بلده نفذ إصلاحات مؤسسية لتعزيز القدرة على التنبؤ والشفافية في مجال الاستثمار، وأن إجراء استعراض لسياسة الاستثمار في إطار مبادرة من قبيل "الاستثمار في السلم" من شأنه أن يساعد بلده على اتباع الإصلاحات وإجراءات التكيف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠ وأكدت الرئيسة في ختام المناقشة أن مندوبين كثيرين أبدوا تقديرهم للالتزامات التي عبر عنها الوزير فيما يتعلق بتنفيذ توصيات استعراض سياسات الاستثمار وأخذها في الاعتبار الكامل في عملية الإصلاح. وأشارت إلى اهتمام المندوبين بمبادرة "الاستثمار في السلم". وقالت إن بلداناً كثيرة، وخاصة تلك التي تعيش حالات ما بعد النزاع، تتابع باهتمام بالغ تطورات هذه المبادرة في سري لانكا.

١١- ووجه نائب وزير الصناعة والسياحة وترويج الاستثمار في سري لانكا، في ملاحظاته الختامية، الشكر إلى المندوبين على تعليقاتهم البناءة وتضامنهم مع سري لانكا في جهودها المتواصلة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي. كما وجه الشكر إلى الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإسهامهما القيم والمتواصل في بناء السلم وفي الإعمار بعد انتهاء النزاع. وأضاف أنه يثق بأن الأونكتاد سيقوم بوضع دراسات فردية لحالات الاستثمارات الوطنية لا تطبق نهجاً "وحيداً يناسب الجميع". كما سجل الأولوية التي تعطيها حكومة سري لانكا لبناء تكامل اقتصادي قوي مع جيرانها.